



أسسها
خالد يوسف
المرزوق
رحمه الله
في العام
1976

الأخبار

www.alanba.com.kw

كويتية • يومية • سياسية • شاملة • 100 فلس • 32 صفحة

غير مخصص للبيع

ثأول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar



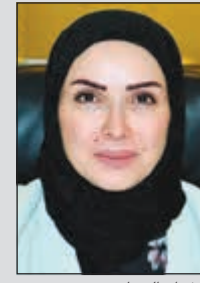
حباري الخشتي



م.عايدة الرشيد



أسرار حيات



عذراء الرفاعي

ناشطات في ندوة «الأبناء»: تعديلات قرض المرأة الإسكاني جريئة.. لكنها منقوصة 12



«الأبناء» تنشر تقرير «الداخلية والدفاع» البرلمانية عن اقتراح السويط ليشمل العاملين في «الداخلية والدفاع والحرس والإطفاء»

60 يوماً.. بدلاً نقدياً للعسكريين من رصيد الإجازات

ثبّت تصنيف البلاد عند 'AA' مع نظرة مستقبلية مستقرة

«ستاندرد آند بورز»: سترفع تصنيف الكويت حال نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية

■ الأوضاع المالية والخارجية ستبقى قوية العاملين المقبلين



الثروة السيادية، وتبلغ نحو 400% من الناتج المحلي الإجمالي، متوقعة أن يمثل حجم صافي الأصول الحكومية العامة نحو 430% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2019 وهي النسبة الأعلى بين الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سيادياً. من جهة ثانية، أجمع خبراء اقتصاديون لسـ «الأبناء» على أن تثبت تصنيف الكويت السيادي عند «AA» خطوة إيجابية، لكنها غير كافية، حيث طالبوا بضرورة تنويع مصادر الدخل والإيراد الإجمالي، وزيادة الاهتمام بالقطاعات غير النفطية، وتنويع الصناعات المحلية.

ثبتت وكالة التصنيف الائتماني العالمية (ستاندرد آند بورز)، التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت على إمكانية رفع التصنيف في حال نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية واسعة النطاق، متوقعة أن يحقق الاقتصاد الكويتي نمواً بنحو 1.5% خلال 2019.

وقالت الوكالة إن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت تعكس توقعاتها ببقاء الأوضاع المالية والخارجية للكويت قوية خلال العامين المقبلين، مدعومة بمخزون ضخم من الأصول الأجنبية المتراكمة في صندوق الثروة السيادية التي من شأنها أن تساهم جزئياً في تخفيف المخاطر المتعلقة بعدم تنويع الاقتصاد الكويتي واعتماده على النفط.

وعن عوامل التصنيف، أفادت الوكالة بأن اقتصاد الكويت يعتمد على النفط وذلك مع التوقعات بمحدودية تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد على المدى المتوسط، إذ يشكل نحو 90% لكل من الصادرات والإيرادات العامة، لافتة إلى تباطؤ الكويت المرتبة الثامنة في العالم 2018 كأكبر مصدر للنفط الخام في العالم. وأوضحت الوكالة أن الكويت تمتلك حجماً ضخماً من المخدرات المتراكمة في صناديق

«الأبناء» تنشرها.. وتقدمها الحكومة ممثلة بـ «العدل» و«الفتوى والتشريع» إلى «التشريعية» اليوم

أدلة عدم دستورية استجواب رئيس الوزراء.. جاهزة

مريم بندقي

كثيرة تخرج عن نطاق السياسة العامة المسؤول عنها سمو رئيس الوزراء. وبحسب مصادر برلمانية فإنه من المتوقع أن تشيّر مذكرة الحكومة إلى تعريف المحكمة الدستورية للسياسة العامة للحكومة المسؤول عنها رئيس الوزراء والتي تكون في حدود ضيقة لا تمتد إلى الأعمال التنفيذية للوزارات. وتضيف المصادر أن المذكرة تشير إلى الاختلافات الجوهرية بين مسؤولية رئيس الوزراء عن السياسة العامة للدولة التي يجب أن ينحصر أي استجواب فيها، وبين مسؤوليات رئيس الوزراء عن ترؤس الحكومة التي يتولى وزراؤها وليس رئيس الوزراء مهام تنفيذ الأعمال التنفيذية الاعتيادية للحكومة، هذا إلى جانب عدم ورود وقائع محددة واضحة ليتمكن من تقديم له الاستجواب من جاهزية الرد عليها.

تحضر الحكومة اليوم الأحد اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية لتفنيد أدلة عدم دستورية استجواب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي سبق أن قدمه النائب د.عبد الكريم الكندري، وقرر المجلس من خلال التصويت تحويله إلى اللجنة التشريعية البرلمانية. وحضور الحكومة بناء على دعوة وجهتها اللجنة إلى وزير العدل ورئيس «الفتوى والتشريع». وبحسب ما نشرته «الأبناء» في 5 مايو الماضي تحت عنوان استجواب رئيس الوزراء عن قضايا 6 وزارات فإن محاور الاستجواب تتعلق باختصاصات وزراء آخرين مثل التعليم والصحة والإسكان والمالية والداخلية والشؤون الاقتصادية وقضايا أخرى



سلطان العبدان

أقرت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية الاقتراح المقدم من النائب ثامر السويط والقاضي بمنح العسكريين كافة من العاملين في الحرس الوطني ووزارتي الدفاع

والداخلية والإدارة العامة للإطفاء بدلاً نقدياً عن رصيد الإجازات الفائض عن الحد المسموح به خلال خدمتهم، على أن يسمح للراغب منهم ببيع رصيد إجازاته بمقدار 60 يوماً في السنة في حال عدم رغبته في الإجازة السنوية. وجاء في تقرير اللجنة، الذي حصلت «الأبناء» على نسخة منه: أنه وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على الاقتراح برغبة المذكور. وكان السويط قد اقترح التالي: دعماً للعاملين في السلك العسكري بالبلاد في كل من الحرس الوطني ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والإدارة العامة للإطفاء، أقدم بالاقتراح برغبة لمنح العسكريين كافة من العاملين في الحرس الوطني ووزارتي الدفاع والداخلية والإدارة العامة للإطفاء بدلاً نقدياً عن رصيد الإجازات الفائض عن الحد المسموح به خلال خدمتهم، على أن يسمح للراغب منهم ببيع رصيد إجازاته بمقدار 60 يوماً في السنة في حال عدم رغبته في الإجازة السنوية.

صفحتان يوميتان لبطولة أهم أفريقيا
من 21 يونيو - 19 يوليو (مصر 2019)

برعاية

علمه مزاجك

31-30 رياضة

ثأول مرة في الكويت
استمع لأخبارنا

الصفحة PDF

بقية أخبار الأولى على الصفحة 03

بريد حررتك!

للمزيد من المعلومات

WWW.BK-HOTTERISCOOLER.COM